

الانتخابات العراقية: رؤية تقييمية

أ.م.د. ياسين العيثاوي

فرع النظم السياسية

يتراءى لنا عند الحديث عن الانتخابات العراقية واقعة وسابقة طال انتظارها وهي البدء بتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة والوصول إلى الحكم في العراق عن طريق الانتخابات مما نأمل أن يكون سبباً في انطواء صفحة الماضي التي جرى فيها تداول السلطة والتداول عليها في هذا البلد بالانقلابات أو الثورات أو الاحتلال، ليبدأ العراق اليوم صفحة تغيير قواعد تداول السلطة المتبعة سابقاً واستبدال ما هو أدنى بالذي هو خير. وتعد تجربة الانتخابات العراقية تجربة ناجحة في حد ذاتها بما يؤمن تواصل مسيرة التطور الديمقراطي الذي شهده العراق بعد العام 2003 (على الرغم من وجود احتلال يشوه هذه التجربة) عبر جعل الانتخابات الوسيلة الأساسية لتحديد من يشغلون المناصب الرسمية في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى حدٍ ما. وتكتسب تجربة الانتخابات العراقية أهمية مضافة لكونها تجربة وليدة في بلد لا زال يعاني من آثار الحروب المتكررة التي ألقت بأعبائها عليه، فضلا عن طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تميز حالة العراق الذي يضع اليوم المرتكزات الأساسية لمسيرته الديمقراطية في مختلف المجالات وبالشكل الذي يجعل من تجربته الديمقراطية الوليدة محورا للتقييم والتقييم بالقدر الذي يعزز من رسوخها بما يجعلها ممارسة فعلية بجانب مهم من المشاركة السياسية للشعب العراقي.

ويمكن في ضوء ما تقدم القول إن لتجربة الديمقراطية والانتخابات في العراق

جوانب بعضها سلبي وبعضها الآخر ايجابي، وتتمثل هذه الجوانب في:

أولاً: الجوانب الايجابية:

1. إن هذه الانتخابات تميزت بارتفاع مستوى المشاركة السياسية الشعبية فيها من كل مكونات المجتمع العراقي مما يؤشر ايجابية وتطور مستوى الوعي السياسي لدى هذه المكونات مما انعكس في الانفتاح والرغبة الشعبية في أن يكون للمواطن صوت في

العملية السياسية. ولكن لا بد من التنبيه هنا إلى أن مستوى المشاركة يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين إذ تنطوي هذه المشاركة من جانب على رغبة حقيقية في تغيير بعض تضاريس خارطة السياسة التي سادت في السنوات السابقة وإحلال وجوه وتوجهات جديدة نوعاً ما في الساحة السياسية العراقية، وهي تنطوي من جانب آخر على احتمالات سلبية إذا ما فشلت أو أحبطت الرغبة في التغيير وبقيت الأوضاع على ما هي عليه.

2. إن هذه الانتخابات شهدت تغييراً جزئياً في طبيعة الائتلافات القائمة ونتائجها العامة بعد أن تميز المسرح السياسي في السنوات السابقة بتشكيل الكتل على أساس طائفي أو عرقي وبالشكل الذي فرض المحاصصة على العملية السياسية. حيث شهدت الانتخابات الأخيرة تحولاً ملحوظاً في طبيعة الائتلافات السياسية تراجعت فيه حدة الاستقطاب الطائفي لأغلب المكونات السياسية مما يعكس شعوراً بالحاجة إلى تجاوز حالة الانقسام الطائفي وهو شعور يعبر في الأصل عن رغبة شعبية استجابات لها الائتلافات على الرغم من عدم إيمان بعضها بها، دون أن ننسى هنا أن هذا التغيير أوجد أيضاً مشاكل داخل الائتلاف الواحد وبالقدر الذي يبين بشكل واضح أن الطموحات السياسية الفردية هي محور الجدل والنقاش دون أية اعتبارات للانتماءات الطائفية.

3. إن هذه الانتخابات تميزت بدور واضح للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي نجحت إلى حد كبير في إدارة العملية الانتخابية، وأن ما سجل من قصور في بعض المواقع يجب أن لا يخفي حقيقة أن تجربة المفوضية لا زالت في بواكيرها الأولى ولم تتم مثل هكذا ممارسة وفي مثل هكذا ظروف بالغة الاستثنائية لكي نطلق الأحكام على مستوى وأداء المفوضية المستقلة للانتخابات.

4. إن هذه الانتخابات تمثل إقراراً وقبولاً عامين بمبدأ التداول السلمي للسلطة مما يعكس درجة ومستوى عاليين من الشعور بالمسؤولية لدى كل الأطراف المتنافسة في العملية الانتخابية والقبول بالنتائج التي تخرج عنها وهذه حقيقة مهمة لا بد أن تكون موضع فهم وإدراك لجميع الأطراف المتنافسة، فالتداول السلمي للسلطة يجعل من

الحكومة والمعارضة طرفين أساسيين في العملية السياسية وغياب هذا المبدأ يعيد البلاد إلى مرحلة يسعى الجميع لتجاوزها وطي صفحاتها، فالتداول السلمي للسلطة مطلب أساسي لا غنى عنه لتعزيز التجربة الديمقراطية الوليدة في العراق.

ثانياً: الجوانب السلبية:

1. إن التجربة الديمقراطية الانتخابية في العراق ما تزال تفتقر إلى وجود قانون يفرض قواعد تنظيمية لتأسيس ونشاط الأحزاب، وينظم نشاطها بالشكل الذي يوجد حدوداً فاصلة بين الأحزاب السياسية والأشكال الأخرى من التنظيمات في الساحة العراقية.
2. إن التجربة الديمقراطية الانتخابية في العراق ما تزال تفتقر إلى وجود القوانين الخاصة بمراقبة مصادر تمويل الأحزاب داخلياً وخارجياً، والقوانين الضابطة لأساليب إدارة الحملات الانتخابية ومستوى الإنفاق بين الأطراف المتنافسة فيها إذ لا حدود واضحة لمستوى إنفاق الأحزاب على هذه الحملات مما ينعكس بآثاره السلبية على مستوى مشاركة الأحزاب الأخرى فهناك أحزاب قادرة على أن تنفق على حملاتها ببذخ واضح مقابل أحزاب أخرى لا تملك أبسط متطلبات الدعاية الانتخابية، وهناك من جانب آخر استغلال واضح للأموال العامة والمؤسسات الحكومية لأغراض الدعاية الانتخابية وهذا خلل وقصور كبير يترك آثاره السلبية على الساحة السياسية فهذه الأموال والمنشآت الحكومية ملكية عامة لا يحق لأي جهة استخدامها والاستئثار بها.
3. إن التجربة الديمقراطية الانتخابية في العراق والقائمين عليها لم يستفيدوا من الأخطاء التي عانت منها التجربة الانتخابية السابقة وبالقدر الذي يسمح بتجاوز ما يعرقل ويعوق الانتخابات العراقية، وأبرز هذه الأخطاء:-
 - أ. وجود نقص وارتباك واضح في أسماء المشمولين بالتصويت من منتسبي الدوائر الأمنية المسجلين حيث سجلت شكاوى عديدة في هذا السياق تؤكد أن هذه الحالة كانت موجودة في الانتخابات السابقة ولم يتم تجاوزها مما حرم قطاعاً شعبياً واسعاً من ممارسة حقه في اختيار من يمثله.

ب. حظر التجوال في بعض المناطق مما أصبح عرفاً في أوقات إجراء الانتخابات (وان كان ذلك قد حدث في الانتخابات الأخيرة بدرجة اقل) مما تسبب في حرمان بعض الفئات الموجودة في تلك المناطق من الإدلاء بأصواتها وخصوصاً العجزة وكبار السن الذين لا يستطيعون الوصول إلى محطات الاقتراع. وكان لهذا الأجراء أثره السلبي أيضا على المهجرين إلى المناطق الأخرى والذين فقدوا قيودهم في مناطقهم، وما تم من استحداث محطات مؤقتة لهذا الغرض كان حلا متأخرا إلى حد ما لم يحل المشكلة بالكامل.

ج. تبادل الكيانات السياسية للاتهامات بالتزوير وتشكيكها في نزاهة ومصداقية عمل المفوضية العليا للانتخابات علماً بأن مجلس المفوضية قد تشكل على قاعدة المحاصصة حيث تم اختيار أعضائه من الكيانات المشتركة في العملية السياسية عام 2005، وبالتالي فإن التشكيك بعمل المفوضية ينتهي إلى التشكيك بها وبآلية تشكيلها وعملها، ولا بد هنا من التأكيد على أهمية الابتعاد عن كل ما من شأنه الإساءة إلى الكيان السياسي الذي يطلق مثل هذه الاتهامات قبل الإساءة إلى الجهة المتهمه إذ تفترض الممارسة الانتخابية وجود فائز وخاسر مع التأكيد بأن نجاح الممارسة هو فوز لجميع الأطراف المشاركة فيها، فالتجربة لا تزال بحاجة إلى مدة من الزمن لترسيخ إبعادها المختلفة ولا بأس أن نتذكر بأن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة.